ظاهرة العنف السلفيـــة: كيف نقـــرؤها وكيف نواجههـــا؟

بقلم: كريم مروة

ظاهرة العنف الدموي والتطرف والتخلف، التي يحمل أصحابها صفة الإسلام والسلفية الإسلامية، هي اليوم الظاهرة التي تشغل العالم. ويكثر الحديث عنها، وتكثر الأبحاث، وتكثر التوصيفات والاستنتاجات حولها في الغرب الرأسمالي. وتصل بعض التوصيفات والاستنتاجات إلى حد القول أن "رؤية المسلمين لأنفسهم ولدينهم وللآخر غير المسلم ستحدد حجم الصراعات ونوعها راهناً ومستقبلاً، والتي بناء على نتائجها ربما سيتحدد مصير القرن ذاته". ويستند أصحاب هذا القول في تأكيد مضمونه إلى ما يُشاع بأنَّ ما يقرب من مئتي مليون مسلم يشكلون اليوم جيش هذه الظاهرة المنتشرة في كل أنحاء المعمورة. وهذا الكلام وأسانيده المزعومة هو كلام مبالغ فيه وخطير. المبالغة تتمثل في التقدير الخاطئ بأن ظاهرة عابرة، مثل ظاهرة العنف والتطرف والسلفية الإسلامية، أياً كان حجمها، .وهو حجم محدود في أي حال ولا يصل مطلقاً إلى أي من الأرقام المشار إليها.

يمكن أن تقرر مصير العالم. والخطورة في هذا الكلام وفي تلك الأرقام تتمثل في الانطلاق من هذه المبالغة، التي تكاد تكون في طريقة عرضها بمستوى المسلمة، للاستنتاج بأن ظاهرة معينة، تبرز في لحظة تاريخية معينة، يمكن أن تغيِّر مجرى تاريخ العالم! صحيح أنه حدث في التاريخ القديم أن غزوات بعض القبائل، التي انطلقت من الشرق باتجاه مناطق في الغرب، قد غيَّرت مسار تلك المناطق عقوداً من الزمن، وأحياناً عدة قرون بكاملها، وأنشأت فيها حضاراتها. لكن العصر الذي نحن فيه اليوم يختلف اختلافاً جوهرياً، في كل الأمور، عن الأزمنة القديمة. ولم يعد بمستطاع حتى الدول العظمى المعاصرة، المالكة إمكانات اقتصادية وعسكرية هائلة، أن تغيِّر مجرى حركة التاريخ في الاتجاه المناقض لطبيعة التحولات التي تميِّز عصرنا الراهن. ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، أن يذهب الظنّ، أو التقدير، عند البعض بأنَّ أميركا اليوم، فيما تقوم به من موقعها كقطب وحيد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، قادرة على التحكم منفردة بمصير بعض الشعوب الفقيرة، وحتى ببعض القضايا ذات الطابع العالمي، لمدة طويلة. كلا. فالحروب التي تخوضها أميركا اليوم، إذ تساهم في تغيير معين هنا وتغيير معين هناك في أحد الاتجاهين، السلبي أو الإيجابي أو كليهما معاً، فإنها غير مؤهلة، برغم عظمتها، لأن تتحول إلى قوة قادرة على تحديد مسار تطور العالم. ولذلك فإنَّ من الخطأ الفادح الجزم بأن ظاهرة مثل التي هي موضوع بحثنا يمكن أن تحدث تحولاً في الاتجاه المعاكس للمسار الموضوعي لحركة التاريخ.

على أنني لا أريد، باعتراضي على ذلك الكلام المبالغ فيه المذكور آنفاً، أن أقلل من الخطورة المتمثلة بظاهرة العنف الدموي والتطرف المرتبط بالتخلف، أو أن أقلِّل من النتائج التي ستترتب على الفعل الذي قام ويمكن أن يقوم به أصحابها في حياة الشعوب ذات الصلة بها، وفي حياة العالم المعاصر كذلك. لكنني لا يمكن أن أذهب، في تقديري لخطورتها، إلى حد اعتبار الآثار التي ولَّدتها والتي يمكن أن تولدها كما لو أنها قدر لا راد له يكتسح العالم ويغير صورته. بل إنني أزعم أن الشكل الحاد الذي تتخذه هذه الظاهرة إنما يعبر عن أزمة المشاريع العبثية والعدمية التي يحملها أصحاب هذه الظاهرة. وأرى في الأفق إمكانية حقيقية وملامح بارزة، تشير إلى بداية تكوّن كتلة بشرية من معتنقي الدين الإسلامي ومن غيرهم لمقاومة هذه الظاهرة، وذلك دفاعاً عن الدين ذاته وعن الحياة وعن الحضارة. ويقودني هذا التقدير لما يجري أمامنا من أحداث إلى الدعوة للتمايز بوضوح عن تلك النظريات القادمة إلينا من اليمين المتطرف في الغرب، سواء منها تلك التي أحدثت دوياً كبيراً مثل نظرية الأميركي صموئيل هنتنغتون حول صدام الحضارات، أو تلك التي أطلقها الأميركي الياباني فوكوياما حول نهاية التاريخ.فهاتان النظريتان قد أدتا، بفعل انبهارنا بهما، إلى تفاقم المشكلات التي تواجهها بلداننا، وأضافت إليها عناصر لمشكلات جديدة. وهذا ما يجعلني أختلف اختلافاً جوهرياً مع استنتاجات بعض الباحثين من مستشرقين ومستعربين غربيين، أولئك الذين يذهبون في تفسيرهم للظاهرات العابرة عموماً، لا سيما في العالمين العربي والإسلامي، مذاهب شتى، من دون أن يبذلوا مزيداً من الجهد لتفسير كل ظاهرة بعينها، تفسير أسبابها القديمة والحديثة، وتحديد العوامل التي أسهمت وتسهم في نشوئها. كما لم يبذلوا الجهد الكافي لمعرفة مدى ملاءمة وإمكانية تطور كل ظاهرة بمفردها وواقعية استمرارها، ومدى صحة انجذاب بسطاء الناس إليها، وإلى أية حدود.

لكن ما أسوقه من تقدير حول محدودية الظاهرة، ومن كونها ظاهرة عابرة، ومن أنها تحمل في داخلها مأزق أصحابها، لا يخفف من المسؤولية في البحث عن أسباب نشوئها، والعمل لمواجهة هذه الأسباب، والتصدي للظاهرة بهدف القضاء عليها. وأول ما أحب أن أتوقف عنده في قراءتي للظاهرة وفي البحث عن أسباب نشوئها هو التأكيد بأن ثمة إشكالية حقيقية تواجه الباحث، وتحض على التفكير وعلى مواجهة السائد من الأفكار. جوهر هذه الإشكالية يتمحور حول الجواب على السؤال الآتي: هل الإسلام دين دولة، أم هو بخلاف ذلك، مثل سائر الأديان؟ وأياً كان الجواب على السؤال. وثمة أجوبة عليه متناقضة قديماً وحديثاً. فإن السؤال الثاني المرتبط بالسؤال الأول، وهو الجانب الثاني من الإشكالية، يتناول إمكانية تحقيق إصلاح ديني في الإسلام، شبيه بما حصل في المسيحية، أي لجهة الفصل بين الروحي والزمني في الدين، أي في الفصل بين الدين كنصوص مقدسة وكعلاقة بينه وبينها، من جهة، وبين المؤمنين، من جهة ثانية، وبين الدولة، كصيغة بشرية لتأمين وضبط العلاقة بين البشر في شؤون دنياهم، من جهة ثالثة.

وهذه الإشكالية بجانبيها هي إشكالية حقيقية راهنة، تتطلب دراسة موضوعية، تتناول تاريخ الإسلام، وتاريخ الجدل فيه بين الفقهاء،فقهاء الدين وفقهاء السلطان، من جهة، وبين الفلاسفة، من جهة ثانية، الذين تأثروا بالفكر اليوناني وتجاوزوه وتجاوزوا اجتهادات الفقهاء، في أفكارهم وفي استنتاجاتهم حول الحياة والكون، وحول علاقة الناس بعضهم ببعض، بل حتى حول العلاقة بين الدين وبين المنتمين إليه. وما أكثر اختلاف الفقهاء أنفسهم في تفسير القرآن والسنّة. وما أكثر الفرق الإسلامية. وما أكثر الفلاسفة، وما أكثر أفكارهم وتأويلاتهم واجتهاداتهم. وهي لعمري الشروط التي هيأت للحضارة العربية . الإسلامية عناصر توهجها وانتشارها في التاريخ القديم. وفقدان هذا النمط من الاجتهاد والاختلاف في الرؤى والصراع حولها في الزمن الحالي هو الذي يجعل الشروط اليوم أقل توفراً للتقدم في بلداننا، وأكثر ملاءمة لبروز الظاهرات المرضية المشار إليها.

وإذا كانت قد برزت منذ أواسط القرن التاسع عشر بذور حركة نهضة فكرية في بلداننا، تناولت مجمل جوانب الحياة، لا سيما ما يتعلق منها بالتمدن والارتقاء واللحاق بما كان قد حصل في أوروبا، فإن ذلك كان مؤشراً إلى أن الشروط كانت قد بدأت تتكون للخروج من حالة السبات الطويلة التي مرت فيها بلداننا. إلاّ أن أهم ما في تلك الحركة أنها كانت خليطاً من رجال دين ودنيا. وكان من الطبيعي أن تظهر في قلب تلك الحركة بدايات أفكار حول الإصلاح الديني على يد رجال دين كبار مثل الإمام محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي وعلي عبد الرازق، فيما بعد، وآخرين، برغم أنها كانت محاولات ترمي إلى إصلاح ديني من نوع خاص، وذلك عبر الفصل الممكن بين الروحي والزمني في موضوع الشريعة باعتبارها عملية بشرية دنيوية، من أجل جعل الدين قادراً على مواكبة العصر وتحولاته، وتحريره من كل ما يبقيه، وفق التفسيرات السلفية، عائقاً أمام التطور والتقدم في مجالاتهما كافة. لكن تلك المحاولات كانت، على أهميتها، محاولات متواضعة، لم تستطع ان تستمر وتتواصل وتتقدم. اذ قمعت في مهدها، من داخل المؤسسات الدينية ومن خارجها، ومن سلطات الاستبداد الداخلية والخارجية. ذلك أن تلك السلطات جميعها كانت تخشى أن تؤدي تلك المحاولات إلى جعل شعوبنا، حين تستعيد حريتها ووعيها وإرادتها، قادرة على تقرير مصائرها في اتجاه الحرية والتقدم، أي الاتجاه الذي يتعارض مع مصالح تلك السلطات الاستبدادية الدينية والمدنية والعسكرية على حد سواء، الداخلية منها والخارجية.

إلاّ أن بعض دعاة الإصلاح الديني من المحدثين قد بدأوا، منذ فترة، ينادون بالتفريق بين النصوص الإلهية، كنصوص مقدسة، وبين الشريعة، كعلاقة بشرية قابلة للتغيِّر والتطور باستمرار مع تغيِّر وتطور الأحوال، أي وفق الشروط التاريخية في المكان والزمان، على صعيد كل بلد وعلى صعيد العالم الذي يتجه بسرعة فائقة نحو وحدته، بفعل أوتوستّرادات المعرفة وأوتوستّرادات الاتصالات، وما نتج وينتج عن كليهما من تحول العالم إلى قرية كونية. لكن المشكلة بالنسبة لأصحاب هذه المحاولات هي أنهم لا يمتلكون الجرأة الكافية لمواجهة الصعوبات التي تضعها في طريقهم المؤسسات الدينية وسلطاتها القمعية، المكملة لسلطات الدولة الاستبدادية ومؤسساتها، ولا يمارسون حقهم في الصراع مخافة أن يتهموا بالكفر، فينكفئون، ثم يعودون، بعد فترة من انكفائهم، إلى العمل من جديد، كما لو أنهم يبدأون من نقطة الصفر. ونقطة الضعف في تلك المحاولات تكمن في أن أصحابها كانوا، في معظمهم، يأتون إلى تلك العملية، من داخل الدين، من مؤسساته ومن خارجها، وكان دور المجتمع في تلك المحاولات ضعيفاً، بل محايداً في كثير من الحالات. وهذا ما جعل حركة الإصلاح الديني هذه عاجزة عن التقدم في اتجاه تحقيق أهدافها، في صيغ واقعية وراسخة.

إنّ غياب حركة حقيقية للإصلاح الديني، حركة مثابرة، متواصلة، جريئة، حركة من داخل الدين، مؤسسات وأفراداً، ومن المجتمع كله، مؤسسات وأحزاباً ونخباً ثقافية وسياسية، هو الذي أخلى ويخلي المكان لأصحاب المشاريع السلفية لاستلاب الجماهير المؤمنة، والنصف مؤمنة، الفقيرة والمهمشة، على وجه التحديد. وهذه الفئات، ضحية هذه المشاريع وجماهيرها في آن واحد، إذ تنخرط بنسب متفاوتة في هذه المشاريع، فلأنها لا تجد لها مكاناً تحت الشمس في عالمنا المعاصر، لا سيما في البلدان المتخلفة، التي تشكل بلداننا العربية والبلدان الإسلامية المكان الأوسع والأسهل الذي ينشط فيه السلفيون الرجعيون، بحرية منتزعة بقوة الغرائز وبقوة العنف. إلاّ أن غياب هذه الحركة، أو ضعفها وعجزها عن الاستمرار والبقاء، إنما يشارك في المسؤولية عنه ضعف الحركات الديمقراطية العلمانية، اليسارية الشيوعية والاشتراكية والقومية، وعدم قدرتها على التعامل الصحيح مع الدين ومع المؤمنين من بسطاء الناس، وعدم تمكنها من صياغة مشاريع للتغيير قادرة على استيعاب جماهير واسعة في صفوفها وحول مواقفها، وخلق الشروط، على قاعدة ذلك، لكي يتمكن دعاة الإصلاح الديني من القيام برسالتهم على الوجه الأفضل والأكثر استمراراً وثباتاً، وصولاً إلى تشكيل الدولة الحديثة بتحقيق فصل الدين عن الدولة. والمقصود بالإصلاح الديني في العالم الإسلامي، كما أفهمه، هو تحرير الدين من الدجالين المتاجرين به، الذين يفرغونه من قيمه الإنسانية، ويحصرونه بطقوس، تراكمت أشكال هجينة منها عبر التاريخ، وأدخلت إلى عقول المؤمنين كما لو أنها هي الدين حصراً. الإصلاح الديني بهذا المعنى يرمي إلى إعطاء الدين مكانه الذي يعود له، في العلاقة المتبادلة بينه وبين المؤمنين بعقيدته، وإرشادهم إلى الاهتمام بقضايا حياتهم، التي هي قضايا بشرية متغيرة على الدوام، بحسب تغيِّر الظروف والأحوال، واستطراداً الفصل بين ما هو روحي وما هو زمني، أي بين ما هو خاص بالدين، وما هو خاص بالدولة، راعية شؤون الناس جميعاً، سواء أكانوا مؤمنين بأديانٍ أم كانوا غير مؤمنين. ولأن للإصلاح الديني مثل هذه الغاية الإنسانية المرتبطة بالتقدم فلن يكون تحقيقه حصراً مهمة القوى البديلة المستنيرة. بل هو سيكون مهمة المجتمع بأسره، ومهمة قواه الحية على وجه التحديد. ويجدر التذكير، هنا، بكلام للامام علي بن أبي طالب حول العلاقة بين الروحي والزمني: "إعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا". لكن الإصلاح الديني، وهو مهمة تاريخية صعبة ومعقّدة وطويلة، لا يقدم بذاته وفي صورة ميكانيكية الحل للظاهرة السلفية المتفجرة. ولذلك لا بد من معالجة الظاهرة بطرائق سياسية جديدة، لكن بكثير من الأناة، والبدء، قبل كل شيء، بالبحث عن جذورها، وعن الأسباب التي ولدتها في أزمنة سابقة، وعن الأسباب التي تجعلها تستمر في صيغتها الراهنة، وعن القوى التي تحركها اليوم، في داخل البلدان الإسلامية وخارجها، وبأية وسائل ولأية أغراض. وهو بحث يتطلب الدقة في تحديد الأشياء، والحذر من التعميم الذي لجأت إليه سابقاً، وتلجأ إليه أحياناً في هذه الأيام، بعض القوى في البلدان الرأسمالية ذات النزعة العنصرية، لا سيما تلك التي تحفل بها ترسانة العداء لشعوب الشرق، في أميركا خصوصاً، سواء باسم محاربة الإرهاب، أو باسم الدفاع عن الوطن الأميركي المهدد، أو باسم إدخال الإصلاح في هذه البلدان عنوة، بعد أن امتنعت قياداتها عن القيام به، وإخراجها من حالة التخلف والاستبداد التي هي فيها، وإخفاء المهمة الأساسية، مهمة الدفاع عن مصالح الرأسمال المعولم، الساعي الى الهيمنة على العالم وعلى الحياة في الكوكب وعلى مصير البشرية.

وإذا كان قد طغى، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول بصورة خاصة، وحتى قبل ذلك بزمن، توصيف الظاهرة السلفية المتطرفة بأنها إرهاب، فمن الصعب على المرء في بلداننا، إذا كان طبيعياً، أي إذا كان موضوعياً في أحكامه، إلاّ أن يوافق على التوصيف، وأن يكون ، في الوقت ذاته، ومن الناحية المبدئية، شريكاً في الحملة العالمية ضد هذا الإرهاب. لكن علينا أن نكون شديدي الحذر إزاء الأشكال التي تمارس بها أميركا حربها هذه ضد الإرهاب، وأن نكون في الموقف المناهض لهذه الأشكال ولأهدافها العدوانية والتوسعية.

وغني عن التأكيد بأن للإرهاب الذي يحمل اسم الإسلام أسباباً مباشرة، وأسباباً غير مباشرة، لا بد من إلقاء الضوء عليها بوضوح ومن دون التباس. ويهمني، هنا، أن أفرق بحزم بين الحركات الإسلامية التي حصلت في التاريخ (حركة حسن الصباح في القرن الحادي عشر) والحركات الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية، التي حملت مشاريع سياسية وعقائدية، ومارست اغتيالات استهدفت حكاماً وقادة سياسيين، وبين الحركات المعاصرة. بن لادن وأمثاله . التي تنتمي إلى أنظمة استبدادية همجية، وتتستر بالدين من أجل تأمين مصالحها، هي التي تتطلب قمع الشعوب وإبقاءها في أقصى درجات حالات التخلف وفي أدنى درجات الوعي. وإذا كانت الحركات الأولى، القديمة في التاريخ، قد ضعفت في العصر الحديث . برغم أنها لم تتحول أساساً إلى ظاهرة . فإن الأخيرة، المعاصرة، الوحشية الصيغة والأداة، المعادية في شكلها وفي جوهرها للإنسان وللحضارة، قد حولت أنظمتها إلى أنظمة طغيان وظلم وفساد . طالبان في أفغانستان . مورست في ظلها جميع الموبقات، التي لم يكن الاتجار بالرقيق الأبيض وبالمخدرات وبالسلاح وبتبييض الأموال الشكل الوحيد لها. ولا أعتقد أنني بحاجة للتأكيد أن بن لادن . مع العرب الأفغان . هو في الأساس صنيعة أميركية شاركت بعض الأنظمة العربية في دعمه وفي تغذية نشاطه بالمال وبالسياسة وبالسلاح وبالأيديولوجيا وبأمور أخرى، منذ البدايات، إلى أن اكتسبت حركته صفة الظاهرة العالمية. وكانت لابن لادن وللعرب الأفغان وظيفة أميركية، مدعومة من الأنظمة المشار إليها، العربية منها والإسلامية، هي محاربة الشيوعية في أفغانستان، وفي أي مكان آخر تتوفر فيه "الشروط" لذلك. وإذا كان السوفيات والشيوعيون الأفغان قد ارتكبوا أخطاء في مستوى الخطايا في طرائق معالجتهم للوضع المتخلف في ذلك البلد الإسلامي العتيق الشديد التخلف، عندما أرادوا إدخال الحضارة إليه عنوة باسم إسعاده، فإن الجريمة الكبرى هي تلك التي قام بها الأميركيون وبعض حلفائهم في العالمين العربي والإسلامي في تبني ظاهرة التخلف والرجعية والظلامية عند بن لادن وأمراء طالبان، من أجل محاربة الشيوعية. وإذ تحولت الظاهرة إلى عائق أمام مصالح أميركا للتوسع في تلك المنطقة الشاسعة الوفيرة الغنى، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تحول التحالف القديم إلى حالة عداء. وصار ما صار بعد ذلك. وانتقل بن لادن وزملاؤه من الارتهان لأميركا ولخدمة مصالحها ومصالحهم في علاقة التبعية لها، إلى أصحاب قضية خاصة بهم. ودخلت مصالحهم في تناقض مع مصالح أميركا. وبدأت عملية التدمير المنظمة تنتقل من مكان إلى مكان آخر وصولاً إلى نيويورك وواشنطن وهلم جرا. ومع ذلك فإن الظاهرة بذاتها تشكل اليوم، برغم التناقض الظاهر بين مصالح أصحابها ومصالح أميركا، مبرراً تحتاج إليه أميركا لممارسة حروبها للهيمنة على العالم، باسم محاربة الإرهاب المتمثل بابن لادن وأمثاله، وباسم الإصلاح الذي تستعصي مهمة إجرائه في بلدان الشرق الأوسط الكبير.

هنا تبرز بوضوح المسؤولية الأساسية للنظام الإمبريالي العالمي الراهن، وللنظام الكولونيالي القديم، عن كل تلك الظاهرات المتطرفة التي رافقت نهوض حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية والإسلامية. وإذا كانت الفظائع التي ترتكبها الإمبريالية اليوم لا تحتاج إلى شرح وإثبات، فإن الكثير من الوثائق التاريخية ومن كتب التاريخ تتحدث عن الحقبة الكولونيالية وعن الفظائع التي ارتكبها المستعمرون ضد السكان الأصليين. وآخر ما قرأته في هذا المجال كتب لفرانز فانون الطبيب المارتينيكي، الذي عاش في الجزائر خلال حرب التحرير وصار جزءاً من تلك الحرب وأحد المنظرين الكبار لها والشارحين لظروف تفجرها، ولأشكال ممارسة الكفاح من أجل التحرير، الصحيح من تلك الأشكال والملتبس منها المثير للجدل. ورغم أن جميع البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار بأشكاله المختلفة قد تحررت، فإن الوضع في العديد من هذه البلدان قد ظلّ، بصيغ جديدة، قريباً مما كان عليه الحال قبل الاستقلال. وتشكل أفريقيا المثال البارز على ذلك. فهي تعاني، اليوم، ومنذ زمن بعيد، من استبداد أنظمة متخلفة وفاسدة، ومن حروب أهلية متواصلة، ومن فقر ومجاعة ومرض، ومن صراعات بين الدول الكبرى على التحكم بثرواتها الطبيعية الفائقة الغنى والتنوع. والمثال الأبرز على ذلك في البلدان العربية والإسلامية هو استفحال ظاهرة الأنظمة الاستبدادية التي حولت هذه البلدان إلى ملكيات خاصة لأصحاب السلطات فيها، السلطات التي لا تتغيَّر ولا تتبدَّل، والمشكّلة من عائلات وأفراد وأحزاب وقبائل.

إن ما أشرت إليه يؤكد أن الإرهاب الأصلي هو إرهاب الدولة، في العالم الرأسمالي أولاً، وفي امتداده الإسرائيلي، ثم في أنظمة الاستبداد في بلداننا، بالتالي. وكلاهما، الإرهاب هنا والإرهاب هناك، يكمل احدهما الآخر. والسيادة، في نهاية المطاف،هي لصاحب القرار الأول، ولصاحب السطوة والقوة الأكبر، أي للولايات المتحدة الأميركية تحديداً.

إلاّ أن ردود الفعل على إرهاب الدولة ليست جميعها من طبيعة واحدة. وكما بيِّنت قبل قليل فإن ثمة فرقاً جوهرياً بين أولئك الذين كانوا صنيعة إمبريالية، ثم صاروا في خانة العداء لها لأسباب تتعلق بمصالح هنا ومصالح هناك، وبين من يدفعهم اليأس في مواجهة القهر والفقر والإذلال إلى ردود فعل عبثية في دفاع غير ذي جدوى عن الذات. وإذا كان من الطبيعي أن نفسر، دون أن نبرر، بعض العمليات اليائسة مثل العمليات الانتحارية ضد المدنيين في فلسطين خصوصاً، فإننا لا يمكن إلاّ أن نكون بإطلاق ضد الإرهاب الذي تمارسه حركات مجنونة وخارجة على القانون، وتستخدم بعض المهووسين أو بعض المرتزقة في عمليات انتحارية عشوائية، مثل ما يحصل في العراق.

أعود، بعد هذه التداعيات السريعة، حول الإرهاب وحول بعض جذوره وأصوله، إلى النظريات التي أطلقت في الغرب حول الإسلام خصوصاً، ومنها بالأخص آخر تلك النظريات البائسة التي أطلقها الأميركي صموئيل هنتكتون حول صدام الحضارات، لأشير مجدداً إلى مسؤولية الإدارة الأميركية في بروز ظاهرة العنف وظاهرة الانغلاق الظلامية، اللتين ولدتا الإرهاب المنظم الذي يعاني منه العالم كله اليوم، في الشرق والغرب، وفي كل مكان. فالحديث عن صدام الحضارات في زمن العولمة الرأسمالية، هو، في جوهره، تعميق للخلاف بين الشرق وديناته وبين الغرب وحضارته الرأسمالية. ويرمي ذلك إلى تعميق الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف، بهدف تأمين الهيمنة المطلقة والدائمة من قبل الدول الرأسمالية على الدول المتخلفة والتابعة والتحكم بمصائرها. وهذا، بالضبط، ما يقدم للقوى السلفية، ولمشاريعها الرجعية لإقامة أنظمة من نوع ما كان سائداً في أفغانستان في عهد طالبان، يقدم الشروط لكي تمارس تلك القوى السلفية نشاطها، باسم الإسلام، والإسلام بريء منها، وتخضع لها، ولمشاريعها ولمفهومها للإسلام، الجماهير المتخلفة الفقيرة البائسة المقهورة، وتجعلها، أي هذه الجماهير، أداة في يدها للدفاع عن مصالح لا علاقة لهذه الجماهير بها، مصالح سياسية واقتصادية تخص تلك القوى السلفية وامتداداتها في كل الاتجاهات.

وفي هذا السياق من تعارض المصالح، وتعارض الاتجاهات، بين ما هو مصالح إمبريالية في زمن العولمة الرأسمالية المتوحشة، وبين ما هو مصالح وهمية للشعوب والبلدان المتخلفة تحدده تلك السلفيات بصيغ مختلفة هنا وهناك وهنالك، في هذا السياق بالذات تبرز خطورة الحديث عن صدام الحضارات. وفي الواقع فإن العالم الذي يوحده اليوم الرأسمال المعولم، في إطار عملية تاريخية موضوعية، إنما تحكمه حضارة عالمية واحدة، تؤكدها أوتوستّرادات المعرفة وأوتوستّرادات الاتصالات، والاكتشافات العلمية في ميادينها واتجاهاتها المختلفة، واتصال العالم بعضه ببعض، وانهيار وتداعي الحواجز القديمة والحواجز الجديدة المصطنعة بين الشعوب والأمم ودولها. وهذا الواقع بالذات هو الذي يجعل التمسك بالهويات الأصلية، كما هي من دون تعديل ومن دون الأخذ في الاعتبار كل التحولات التي يشهدها العالم، ومن دون النظر إلى واقع أن العالم محكوم في هذه الحقبة التاريخية بحضارة واحدة، مصدر إغراق للبلدان المتخلفة في تخلفها، ومصدراً أساسياً لتوليد العنف بصيغه المختلفة، بما في ذلك العنف الذي يحمل صفة الإرهاب. وغني عن التأكيد بأن الهويات مثلها مثل أي أمر آخر قابلة للتغير والتجدد والاغتناء مع الزمن ومع تحولاته. وغني عن التأكيد، أيضاً، أن عملية التجدد والاغتناء التي تخضع لها الهويات جميعاً إنما تتم من خلال تفاعل الثقافات وتحاورها، وهي تندمج في الحضارة العالمية القائمة، وفي نضالها معاً من أجل جعل هذه الحضارة ملكاً لكل شعوب وأمم العالم، ومن أجل جعل وحدة العالم وحدة إنسانية، مناقضة لاتجاهات الرأسمال المعولم، ولمصالحه، ولأساليب وأدوات هيمنته المتوحشة. إن تقدم العالم وتقدم الحضارة وأوتوستّرادات المعرفة وأوتوستّرادات الاتصالات جميعها عناصر أساسية يمكن ويجب على شعوب بلدان الشرق، المتقدمة منها والمتخلفة، الاسلامية خصوصاً، أن تستفيد منها لتجديد هوياتها، وإغنائها. فذلك هو الطريق الذي يهيئها لكي تصبح جزءاً من الحضارة العالمية، جزءاً فاعلاً فيها، ومساهماً في إغنائها، في الاتجاه الأفضل والأرقى والأكثر إنسانية وعدلاً.

إن مواجهة ظاهرة العنف السلفية لا تتم في شكل صحيح إلاّ إذا تحددت اتجاهات النضال وتحددت معها الأهداف الملموسة، المتمثلة بالمشاريع وبقواها وبأدواتها، وتحددت، في الاتجاه ذاته، القوى ذات المصلحة في مواجهة الخطر المرتبط بالظاهرة. ويأتي في مقدمة هذه المهمة التاريخية تشكيل كتلة تاريخية جديدة تناضل من أجل تحقيق الإصلاح الديمقراطي في هذه البلدان المتخلفة، وتحريرها من أنظمة الاستبداد السائدة فيها، وتحرير الدين من سيطرة الدجالين عليه، وإجراء إصلاح ديني بالمعنى الذي يكف فيه الدين عن أن يكون، بفعل استيلاء هؤلاء عليه، عائقاً أمام التقدم، وتصبح قيمه الإنسانية المتجددة عامل إسهام في تحقيق هذا التقدم.هكذا أقرأ الظاهرة الراهنة للعنف، الظاهرة السلفية المرتبطة بالإسلام، التي تحولت في الوقت الراهن إلى حركة إرهابية. وهكذا أقرأ بعض الأسباب التي ولدتها في الماضي والتي تولدها في الحاضر. وهكذا أتصور السبيل إلى مواجهتها ووضع حد لها، جازماً في الوقت عينه، وبإصرار، بأنها ظاهرة عابرة مأزومة، وأنها ليست قطعاً ظاهرة جماهيرية تشمل ملايين المسلمين، وتحدد، بذلك، مصير العالم في القرن الحادي والعشرين، وجازماً، أيضاً، بأن كل الإمكانات متوفرة لمواجهتها والقضاء عليها حين تتم عملية تحديد أسبابها ومصادرها بوضوح، من دون التباس ومن دون تمويه، من قبل القوى صاحبة المصلحة في إدخال بلداننا في عالم الحرية والتقدم، كجزء من الحضارة العالمية، يساهم في إغنائها وفي جعلها أكثر إنسانية وعدلاً.

حقـــل الشـــك

علي أحمد الديري

كي يكون الشك منتجاً، لابد أن يكون له حقل، أي بقعة مزروعة، فالمفهوم لا يفهم معناه، أي لا يكون مفهوماً، ولا تتسع دلالته، ولا تستشكل أسئلته، ولا ينتج معرفة، ولا يكون مجالاً للتفكير إلا حين يحتقل، أي إلا حين يتخذ له حقلاً هو بمثابة نطاق منتج، الحقل هو تربة المفهوم ومزرعته ونطاقه، المفهوم لا ينمو معزولاً وحده، بل ينمو في تربة مختلطة.

يحتقل المفهوم بحسب هذه المقالة، بكل طرق التأثيل التي يفصلها طه عبد الرحمن في كتابه فقه الفلسفة، وهذه الطرق تتضمن أنواعاً من التأثيل، هي التأثيل المضموني والاستعمالي والنقلي والبنيوي والحقلي، وبهذا لا يقتصر حقل المفهوم على التأثيل الحقلي. فالاحتقال هنا يحيل إلى معنى الحياة، أي كل ما يمد المفهوم بالحياة ولوازمها من الاتساع والحركة والنمو والتمكن والامتداد، والتأثيل عند طه عبد الرحمن يحيل إلى هذا المفهوم، إذ كل ما يزود المعنى الاصطلاحي للمفهوم بدلالات مضمرة، تمكن المفهوم من الحياة، يعد تأثيلاً.

ومتى كان للمفهوم حقل كانت له حياة، ينمو فيها ويتسع ويتمكن ويمتد، والحقل يكون حياة باستشكالاته، أي بالأسئلة التي ينتجها، فهي أدوات حرث تربته، والمجازات التي يتسع بها ويرى ويغير ويقلب وجوه المعاني، وكما تكون الحياة حياة بمتناقضاتها ومتضاداتها، يكون الحقل كذلك حياة بالمفاهيم المتقابلة فيه، من هنا فالشك ليس إقصاء لليقين، ولا هو تابعاً له ولا هو خطوة تقود إليه، هو مفهوم به، وحقل به، وحياة به.

بهذا يكون الحقل وسطاً للتفكير، نحن نفكر في حقول، وبهذا يكون وسطاً للحياة فالإنسان يحيا بالتفكير ويتمكن ويمتد ويتصرف، وبهذا يكون دخول الحقل (دخولاً للحياة ومقتضياتها) النمو والاتساع والتمكن والامتداد. (فكيف يكون الشك حقل حياة؟)

يكون الشك حقل حياة بما يقتضيه من سؤال ونقد وحيرة، وبما يقابله من يقين وطمأنينة ووثوق، وبما يجاوره من ريب وظن وتردد. يغدو الشك مفهوماً بكل هذه المقتضيات والمتقابلات والمتجاورات. هذا الحقل بمثابة السياق الذي نستند إليه لفهم الشك، وتجريد الشك من حقله، يعني انتزاعه وعزله عن حيوية الحياة وقوتها. وفي لسان العرب "الشك الاتصال واللصوق.. كل شيء إذا ضممته إلى شيء فقد شككته"، من هنا فالشك لا يفهم، إلا في اتصاله ولصوقه وانضمامه إلى حقل، يكون بمثابة التربة التي فيها ينمو.

بهذه الحياة، الشك ليس حالة تردد مطلقة، وليس حالة وسوسة، وليس حالة عزلة عن الحياة، بل رغبة في حياة أخرى، أو رغبة في الحياة على نحو استشكالي، أي على نحو لا يعرف الاستقرار المطلق فـ"العلم المستقر هو الجهل المستقر" كما يقول النفري، ولا المعرفة الأحادية، "المعرفة إذا لم تتنوع مع الأنفاس لا يعول عليها "كما يقول ابن عربي، من هنا ليس الكامل من يكون واحداً مستقراً، بل "الكامل من عظمت حيرته"، هكذا كان ابن عربي يرى كماله المحتار، والحيرة مقتضى الشك، أي الحيرة مقتضى الحياة الاستشكالية التي لا يكف فيها الإنسان الكامل أو الإنسان الأعلى عن السؤال والإشكال والامتداد والتناقض والتضاد والتقابل، أي لا يكف عن أن يكون "مزيجاً من العالم والشاعر والمفكر والعاشق وقيصر والمسيح "كما يصف نيتشه إنسانه الأعلى، الذي لا يكف عن الحياة المزيجية بإرادته.

إنسان ابن عربي الكامل وإنسان نيتشه الأعلى، هو إنسان حقل الشك بامتياز، هو إنسان الحيرة بامتياز، هو إنسان المزج بامتياز، هو إنسان الحياة بامتياز.

"فيا أيها الصديق لا تطمح أن تجد في حافظ استقراراً أو نوماً هادئاً" وكأن حافظ الشيرازي، كان يحذر الطمأنينة التي لا يعول عليها ابن عربي "كل طمأنينة يسكن القلب بها لا يعول عليها".